



* عمر الكعابة

البحرين لم تفز رياضيا فقط!

التي انتهت بالتفوق باللقب، وعقب ذلك قامت عدد الشركات والمؤسسات الخاصة بتعطيل العمل لذات الغاية، ومن ضمن هذه المؤسسات مؤسساتي المحيطة بمؤسسة "البلاد" الإعلامية.

كما تم توقيف عدد من الأماكن لحضور المباريات في كافة مناطق المملكة، وأفضل الشاشات، الأمر الذي أدى بعباية الأمر إلى انخساف اقتصادي في سوق الأسهم، فخلال حضورى لمباراة النهائية بسوق الرياضة رأيت المواطنين والزوار من دول الخليج يتوافدون إلى السوق قبل بدأ المباراة ساعات، لتسوق أو تناول الطعام وشرب الشاي والقهوة وتناول الحلوى البحرية، التي كانت رمزاً للمنتخب على مواقع التواصل الاجتماعي.

الجماهري في مباريات نصف النهائي والنهائي، عبر تسبيح الرحلات البحرية والجوية، بالإضافة إلى الدعم العادي الذي تلقاه الاتحاد البحريني من قبل بعض الشركات في القطاع الخاص.

ولم يفقد الدعم عند ذلك الأمر، ففي لفتة محببة وب توجهات سامية من حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد العظيم، حفظه الله ورعا، أمر صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، بتعطيل العمل في الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية، أمس الأحد الموافق 5 يناير 2025؛ دعماً وتشجيعاً للمنتخب الوطني لكرة القدم في مباراته النهائية بطولة كأس الخليج العربي.

ما شدني في هذا الفوز والطريق إليه عدد من الأمور أتمنى سردها بالطريقة المناسبة، وهي ليست متعلقة بالأداء الفني للمنتخب، هذا الأمر لم يمتصو.

وأيداً بالدعم الشعبي من الجماهير البحرينية التي أرتت المنتخب داخلياً وخارجياً بحضورها المؤثر في ملاعب دولة الكويت الشقيقة، عدا عن الدعم الذي قدمه البحرينيون على مواقع التواصل الاجتماعي، والذي إن دل على شيء فإنما دل على تعاظم هذا الشعب الطيب كما ذكرت سابقاً في مقالتي "ريزجو المحرق وليالي المنامة" وهو ما أكده اليوم.

تبع ذلك دعم من قبل الشركات؛ لدعم الحضور

بداية، أبارك للبحرين فوزها بكأس "خليجي 30"، التي سبق أن استحققتها في مباراتها الأولى مع قطر في نهائي كأس الخليج 2015، وهو ما يمثل إنجازاً تاريخياً للبحرين.

كما أهنئ ملك البلاد العظيم صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة حفظه الله ورعا، وولي العهد رئيس مجلس الوزراء صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة حفظه الله، وسمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، وسمو الشيخ خالد بن حمد آل خليفة النائب الأول لرئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رئيس الهيئة العامة للرياضة رئيس اللجنة الأولمبية البحرينية، على هذا الإنجاز العظيم.



التمويل الأخضر في دول الخليج قد يفتح المجال لإضافة نحو تريليوني دولار بحلول العام 2030

منعيل الذكاء الاصطناعي والتمويل الأخضر، وتتمتع دول الخليج بالأسواق المتنامية والمتعددة والمتنوع. ما يعكس فيها أن النمو الاقتصادي لا يعتمد فقط على الإيرادات النفطية، وتقوم دول الخليج بتوظيف رأس المال الوفير والتنمية التحتية القوية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى الصناعات الحكومية لتضيق قلعة في امتداد القطاع.

بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يسهم التمويل الأخضر في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق ملايين الوظائف، وتشجيع بعض التقنيات، إلى أن التمويل الأخضر في دول الخليج قد يفتح المجال لإضافة نحو تريليوني دولار في الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2030، وحقل أكثر من مليون وظيفة، وعلى الرغم من ذلك، يبقى تحدي تمويل الابتكار صعباً في ظل انخفاض الإنتاجية واستمرار الفجوات بين الجنسين، فإن تقليص هذه الفجوات يمكن أن يزيد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنحو 60% في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، لكي تنمو وتنبط، ومواجهة التحديات التنافسية والتشريعية التي تحول دون مشاركة النساء الكفالات في الاقتصاد، أظهر يمكن أن يسهم الانتقال من التنمية التقليدية والأحاديية للحفظ العراض الابداعية، في دفع الكفاءة والإنتاجية أمام سرعة استغلال المهارات عالية المستوى في وظائف القطاع العام المستقرة لكن غير المشبعة.

قطاع السياحة، وإلى مصر التي تأثرت إيراداته أثناء الوباء، إبان الوباء، إذ انخفضت نسبة نمو إلى 5.5% بسبب الاضطرابات في البحر الأحمر، وتظهر تقارير البنك الدولي كيف أن الزيادات يمكن أن تؤثر التنمية لقطود، إذ يقدر الخبراء أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المتأثرة بالحروب، كان يمكن أن يكون أعلى بنسبة تصل إلى 45% في حال عدم وجود الصراعات.

الفرض الواحدة

على الرغم من كل هذه التحديات، لا يمكن تجاهل الفرص المتاحة، فهي سبيل المثال، قد تساعد زيادة الاستثمارات في التجارة في تسهيل انتقال التكنولوجيا، بينما تتاجر بعض دول المنطقة بشكل أقل من المتوقع وفقاً للمعايير الاقتصادية الأساسية، ويمكن أن يحفز خفض الحواجز التجارية على زيادة التنافس وتحفيز النمو.

بالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي الإصلاحات البسيطة في الحكومة، مثل تحسين جمع البيانات وزيادة الشفافية، إلى تأثيرات بعيدة المدى، فجمع بيانات شاملة وصادقة للجمهور عن مؤشرات مثل الأسعار والاستهلاك وأسواق العمل، قد يساعد في تحسين اتخاذ القرارات السليمة وزيادة ثقة المستهلكين والسياسيين.

ولاستثمار، علاوة على ذلك، هناك فرص واعدة في قطاعات

والبحرين، فيمتوقع أن تسجل نمواً بنسبة 3.3%، بزيادة عن 2.7% في العام السابق، وبينما يستهدف الدول المستوردة للنفط تحسناً طفيفاً في نطاق نفسه، حتى مصر التي تواجه تحديات التصدير فريدة، من المتوقع أن تشهد نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.5% في 2025، بزيادة نقطة مئوية عن 2024، وعلى الرغم من الإصلاحات الهيكلية وصفقات الاستثمار الكبيرة، فإن اقتصاد مصر تواجه العديد من الضغوط هذا العام؛ بسبب القيود المالية الخارجية والهشاشة في سوق الصرف الأجنبي، فضلاً عن الحرب في غزة التي تلاهت مع صعوبات اقتصادية عالمية.

وعلى الرغم من بعض التفاؤل في الأرقام الواعدة، إلا أن هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي لم يتحول إلى ما يكفي من الوظائف للشباب في المنطقة، إذ من المتوقع أن يظل معدل البطالة بين الشباب أعلى من 24%، وكانت هذه المتكئ من المحركات الرئيسة للاحتياجات في الماضي، ومن الواضح أن هناك حاجة لتوظيف الشباب بشكل منتج إذا كانت المنطقة تأمل في الاستفادة من "الجيل الديموغرافي"، وفي غياب نظم تعليمية متوافقة مع متطلبات السوق وأطر سياسية تتيح زيادة الأعمال، يمكن أن يتحول هذا التزايد السكاني إلى عبء.

كما لا يحظى مزيد من الضعف في الموازنات العالمية وحسابات البلدان الإقليمية، إذ أدت الإيرادات النفطية المنخفضة في العام 2024 إلى تضيق

على الرغم من الاضطرابات والصراعات التي تؤثر على الإنتاجية الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA، إلا أن هناك بعض الإشارات الإيجابية لتفاقير الاقتصادات المنطقة في العام 2025، إذ يتوقع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي زيادة في النمو بمعدل اقتصادات المنطقة، ومع ذلك، من متطل التحديت الهيكلية وعدم الاستقرار السياسي والتوترات الجيوسياسية تشكل عوامل أمام التنمية المستدامة.

وفي آخر تحديث للتصايل له، توقع البنك الدولي أن تشهد انمو الاقتصادي العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتعافى إلى 3.8% في العام 2025، بزيادة ملحوظة عن 2.2% في العام 2024، ويرتكز هذا الانتعاش على تحسين الأداء في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ من المتوقع أن يسهم نمو تخفيضات إنتاج النفط الطموحة في دعم نمو بنسبة 4.2% في 2025، وهو أكثر من ضعف الرقم في 2024، ومع ذلك، ستعاقوت أداء الدول داخل الخليج، إذ قد تستعيد الدول النفطية النمو ببطء في ظل الضغوط من إيرادات الطاقة لتثبيت النمو في حين قد تواجه دول مثل البحرين تحديات بسبب هشاشة أوضاعها المالية.

أما بالنسبة للدول المصدرة للنفط مثل العراق

تصدير 1.86 مليون سيارة في عام 2024 يمثل 68.9% من السوق العالمية

وتبرج ذلك أساساً إلى أن صناعة السيارات الأمريكية والأوروبية فقدت القدرة التنافسية الدولية، خصوصاً أمام السيارات الصينية، وأدواتي الإنتاج التكنولوجية والأسعار غير المنخفضة، وبالتالي جعلت أوروبا في مواجهة التحديات والدول الأوروبية إلى اتخاذ تدابير لتتمتع بمئات تجارة الحرة وقواعد منظمة التجارة العالمية لحماية صناعاتها، وفي الواقع، يعكس هذا السلوك خوف الدول الغربية وقلقها من تطور وصعود الدول الآسيوية، وتحويل استخدام الإجراءات الحماية والأحادية للحفظ على وضع مهيب غير متكافئ ونهب ميزه من الأرباح الفائقة من الدول النامية.

وتشجع الصين التصدير لصناعة السيارات الكهربائية بقلعة منضحة وضد رحبه، وبعد التعاون والصفقات الشريفة، إذ ترحب الصين بشركات السيارات العالمية للاستثمار فيها لتفكير قرص السوق الصينية التي تعد الأكبر في العالم عبر تقديم منتجات وامتيازات كثيرة، لكن الجانب على ذلك، أن أكبر مشغع لشركة تسلا الأمريكية يقع في مدينة شنغهاي بالصين، وتتفوق كفاءته الإنتاجية على صناع تسلا في العالم، وفي الآونة الأخيرة، أعلنت شركة تويوتا اليابانية العلاقات، أنها ستمتد صفتها جديداً للسيارات الكهربائية في مدينة شنغهاي، وسيتركز المصنع الجديد على إنتاج سيارات "كروس" الكهربائية.

تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بشكل واسع لتسريع التقدم التكنولوجي، مثل القيادة الذاتية والاتصالات الذكية، ما حقق تحسناً كبيراً من حيث السلامة ومدى التشغيل، وجعلها خياراً مثالياً للمستهلكين في العالم.

الإجراءات الحالية ضد السيارات الصينية

في الآونة الأخيرة، فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي رسوماً جمركية إضافية على السيارات الكهربائية الصينية، ترحب الولايات المتحدة قدر المستطاع على ترويج ما يسمى بالقرارات الإنتاجية المفردة للصين، إذ اتخذت الولايات المتحدة حزمة من السياسات والتدابير لتج حجاج تطور صناعة السيارات الكهربائية الصينية، بما في ذلك رفع الرسوم الجمركية على السيارات الكهربائية الصينية، 25% إلى 100%، وفرض الجمرك الإضافية على طرايات الشبوم الصينية من 7.5% إلى 25%.

وقام الاتحاد الأوروبي بفتح التحقيقات بشأن ما يسمى بفضية السيارات الكهربائية الصينية، 17% إلى 35%، وعلى الشركات الصينية أن تفرض رسوماً إضافية لمدة 5 سنوات على السيارات الكهربائية الصينية ابتداء من 31 أكتوبر 2024، وتتراوح معدلات الرسوم الوطنية بين 17% و35%، على الشركات الصينية المختلفة.

وتستمر الولايات المتحدة وأوروبا في تصعيد الحملات على صناعة السيارات الصينية،

تهدت صناعة السيارات الكهربائية في الصين تطوراً متسارعاً في السنوات الأخيرة، إذ تم تحقيق إنجازات ملموسة في السوق المحلية، فحسبما بل أظهرت قدرات تنافسية قوية في السوق العالمية أيضاً، وتلعب الابتكارات التكنولوجية دوراً أساسياً وتشكل قوة دافعة في تقدم الصناعة الناشئة في الصين.

لتصيف الفرص التنافسية عالمياً

أحدث إنتاج ومبيعات السيارات الكهربائية الصينية القوية الأولى في العام 9 سنوات على التوالي، وفي العام 2015، بلغ كل من الإنتاج والمبيعات للسيارات الكهربائية الصينية 340 ألفاً و301 ألفاً، لتتسوا الصدارة في العالم للمرة الأولى، وفي يناير إلى نوفمبر 2024، بلغ كل من الإنتاج والمبيعات 11.36 مليون و11.26 مليون، بحيث تحظى على 10 ملايين سيارة سنوياً، ما جعل الصين أكبر منتج ومصدر للسيارات الكهربائية في العالم.

وأخذ حجم صادرات الصين وحجمها العالمي يتطوراً بالمورد مثل قطر والسعودية من إيرادات الطاقة لتثبيت النمو في حين قد تواجه دول مثل البحرين تحديات بسبب هشاشة أوضاعها المالية.

وتم تصدير 1.86 مليون سيارة في الفترة من يناير إلى نوفمبر بالعام 2024، وهو

د. ديبج لوبغ أسند في معهد الدراسات شرق الأسيوطية في جامعة شنغهاي للدراسات الدولية

ما يمثل 68.9% من السوق العالمية، وفي شهر أكتوبر من العام 2024، بلغت حصص السيارات الكهربائية الصينية 76% من السوق العالمية.

ويأت شركة BYD الصينية لإزالة على الناج، إذ ترضت عرض مبيعات السيارات الكهربائية في العالم قاطبة، وفي العام 2023، بلغ إجمالي مبيعات BYD نحو 3 ملايين سيارة، متجاوزة بذلك شركة تسلا لتصبح العلامة التجارية الأولى عالمياً من حيث مبيعات السيارات الكهربائية، وفي العام 2024 بلغت مبيعات BYD الصينية 4.27 مليون سيارة، لتواصل تواجها المركز الأول عالمياً، كما سجلت "BYD" رقماً قياسياً عالمياً لمبيعات الشهرية، إذ احتلت المرتبة الأولى عالمياً في أكتوبر 2024 بمبيعات بلغت 500 ألف سيارة، بالإضافة إلى ذلك، فإن

